

Assalamu Alaykom Wa Rahmatu Allah

الكرام أحبّتي

أما عن وضع هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات الإسلامية للتمويل العقاري والاستثمار في أمريكا فهي كما يلي

من ليس لديه هيئة أصلاً، واكتفى بوضع فتوى على صفحته على الإنترنت عن جواز منها (المرابحة والمشاركة المنتهية بالتملك) لأحد العلماء المرموقين لإيهام العملاء أن الفتوى هي عن شركته مع أنها ليست كذلك

وأخرى لديها ورقة موقعة من بعض الأسماء اللامعة تفيد جواز التعامل مع هذه الشركة، وأن هيئة الرقابة الشرعية قد راجعت هذه العقود، وتبيّن أنها موافقة للشريعة في نظرها، ثم ظهر لي بيقين أن بعض تواقيع العلماء وُضعت بغير علمهم، وأنهم لم يجيزوا هذه العقود على تتبّع لعورات هذه الشركات، وإثماً قدراً عند حديثي مع إيلاقها، ولم أقف على هذه المعلومة أحد أساتذتي الذي وجدت اسمه وتوقيعه فسألته متعلماً مستفسراً، فأجاب بأنه لا يعلم عنها شيئاً حيناً وتتركها فتأخذ بفتاواهم وتوجيهاتهم أهل العلم والاختصاص متى شاءت وثالثة تستشير أحياناً

لم يُعرف عنهم اختصاص في المعاملات وفهم ورابعة أخيرة لديها بعض من طلبة العلم الذين للنظام المالي والمصرفي في الولايات المتحدة هذا، و بعد عقد من الزمان إقامة في هذه البلاد، نصّفه تواصل مع هذه الشركات: لا أعلم أن أيّاً منها له هيئة رقابة شرعية حقيقية فاعلة هذا موضوع الرسالة القادمة إن شاء الله فما علاقة مجمع فقهاء الشريعة بكل ذلك ؟

ولكن كلنا في الهم شرق نصحت ونحن مختلفون داراً
ويجمعنا إذا اختلفت بلاد بيان غير مختلف ونطق

Dr. Main Al-Qudah

Assistant Professor, AOU,IAU,SAA
Member, AMJA Fatwa Committee
Imam, MAS Katy Center